مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي برئاسة باجمال

إقرار استكمال مناقشة مشروع إعادة هيكلة هيئتي الاستثمار والمناطق الحرة ومعالجة تعثر عدد من المشاريع الرياضية والشبابية

الموافقة على مناقصة مشروع شق وسفلتة الخط الدائري في مديرية العدين بإب

صنعاء / سبأ :

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الأخ عبدالقادر باجمال رئيس المجلس المشروع الخاص بإعادة هيكلة كل من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للمناطق الحرة..وأقر المجلس استكمال مناقشته للمشروع في اجتماعه القادم وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بإبقاء الهيئتين منفصلتين مع إعادة الهيكلة لهما أو دمجهما في هيئة واحدة وبحيث تتم المناقشة في ضوء رأى الاستشاري الدولي الذي تم الاستعانة به لتحقيق أغراض إعادة الهيكلة للهيئتين.

وناقش المجلس أمس مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية كهيئة مستقلة عن البنك المركزي اليمني والحكومة ذات شخصية اعتبارية حيث يهدف مشروع القانون إلى حماية صغار المودعين في القطاع المصرفي اليمني بصورة اساسية٠ عن طريق تأمين حجم معين من الودائع وتوفير الآلية اللازمة لضمان تعويضهم في حالة إخفاق أي بنك لما فيه إيجاد الطمأنينة الكاملة لدى المودعين الصغار وحمايتهم من أي تلاعب أو تدليس أو خروج عن القواعد المصرفية البحتة وذلك بالاستناد إلى القواعد المتبعة دوليا في تسيير عمل البنوك وبصورة أساسية تحقق السلامة الكافية وتأكيد شروط الرقابة والتقييم المستمر لأداء البنوك.

وشكل المجلس في ضوء مناقشته للمشروع وبحضور الأخ محافظ البنك المركزي والمختصين في البنك لجنة برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية الوزارات والجهات المعنية لمراجعة مشروع القانون المقدم من قبل البنك المركزي وبحيث يتم التركيز على استقلالية المؤسسة وتأكيد الدور الفاعل للقطاع الخاص في نشاطها وضرورة موازاته لدور الحكومة في وضع السياسات واتخاذ الإجراءات وتحمل المسئوليات والواجبات المناطة بالهيئة في حماية صغار المودعين وتأمين حقوقهم بصورة مستمرة.

ووافق المجلس على مناقصة مشروع شق وسفلتة الخط الدائري بمديرية العدين محافظة أب بمبلغ إجمالي وقدره أربعمائة وخمسون مليون ومائتان وسبعة وستون ألف وخمسمائة واثنان وثمانون ريال تمويل حكومي.

ويتكون المشروع من أعمال القطع الترابي والصخري وتسوية الطريق وعمل طبقة الإسفلت وتوريد وتركيب بردورات إلى جانب الأعمال الخرسانية والبناء بالأحجار المساندة للطريق وغيرها من الأعمال المصاحبة للمشروع.

عقد جلسة خاصة اليوم لمناقشة الاعداد والتحضير لمؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية ومسودة الفرص التي ستعرض على المؤتمر

وقد شدد المجلس على وزارة الأشغال العامة والطرق اخذ الضمانات القانونية الكافية قبل التوقيع على عقد التنفيذ وبحيث يتم التأكد أولا بأول من التزام المقاول الكامل بتنفيذ المشروع طبقا للرسومات والمواصفات الفنية وجداول الكميات للأعمال التي سيتم تنفيذها والشروط العامة والخاصة المحددة في وثائق المناقصة.

واقر المجلس في اجتماعه أمس المعالجات الهادفة إلى تجاوز حالة التعثر التي تواجه عددا من المشاريع الرياضية والشبابية والمتمثلة في مشروع مبنى وزارة الشباب والرياضة بأمانة العاصمة ومشروع ستاد سيئون الدولي بوادي حضرموت ومشروع ستاد تعز الرياضي الدولي ومشروع ستاد عتق الرياضي محافظة شبوة.

وفيما يتعلق بالمصفوفة المقدمة من قبل وزارة الصناعة والتجارة بشأن تحسين بيئة الاستثمار في إطار الأعداد والتحضير لمؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية المقرر انعقاده في شهر فبراير القادم بالإضافة إلى مسودة الفرص الاستثمارية التي ستعرض على المؤتمر فقد قرر المجلس عقد جلسة خاصة اليوم الأربعاء لمناقشة الموضوعين وذلك من اجل الاستعداد الجيد لتحقيق أدوات ووسائل تنظيمية راقية لإنجاح هذا المؤتمر الهام.. وناقش المجلس تقرير وزارة الزراعة والري حول المركز المالي للهيئة العامة للتنمية الزراعية فيما يخص قيمة مشاريع المياه الريفية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م.

وأكد المجلس بهذا الخصوص على ضرورة ان تتم التسوية المحاسبية النهائية بالإضافة إلى أعداد مشروع قرار مجلس الوزراء يقدم إلى الاجتماع القادم يتضمن إلى جانب المعالجات المقترحة إعادة تحديد الوظائف المتعلقة بمياه الريف وبحيث يتم تركيزها في الهيئة العامة لمياه الريف وكذا اختصاصات الهيئة العامة للتنمية الزراعية والريفية٠ لتتركز على المشاريع المتعلقة بقطاع الزراعة وتنمية الموارد وزيادة الرقعة الزراعية وفتح المجال أكثر لمشروعات الشباب العامل في مجال التنمية الزراعية بمفهومها الشامل.

وفيما يتعلق بفعاليات الأخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على التقرير المقدم من قبل الأخ وزير التربية والتعليم حول مشاركته في أعمال المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الالكسو بدورته ال ١٨ المنعقد في العاصمة التونسية تونس يومي(١٦/ ١٧ ديسمبر الجاري) وعلى التقرير المقدم من الأخ وزير الصحة العامة والسكان بشأن مشاركته في أعمال المؤتمر الاقليمي حول الصحة في دول القرن الأفريقي المنعقد بجمهورية جيبوتي أواخر شهر نوفمبر المنصرم وكذا حضوره حفل افتتاح مؤتمر دبي الدولي الرابع للعلوم الطبية ٢٠٠٥ ٢٠٠٦م في دولة الأمارات العربية المتحدة الشقيقة وحفل تكريم الفائزين بجائزة نائب حاكم دبي للعلوم الطبية المقام على هامش المؤتمر وذلك يومي ١٨/ ١٩ ديسمبر الجاري وعلى تقرير الأخ وزير المياه والبيئة بخصوص مشاركته في المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء البيئة بالدول الإسلامية المنعقد بمدينة جده بالمملكة العربية السعودية الشقيقة منتصف الشهر الجاري .

مناقشة دور المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل

صنعاء / سبأ:

عقد أمس بالمجلس الأعلى للأمومة والطفولة لقاء تشاوري لمناقشة مسودة التقرير السنوي الأول لمستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 2006 م ، بحضور الأخ على صالح عبد الله ، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل لقطاع التنمية و فتحية محمد عبدالله ، الأمين العام المساعد للمجلس ، وممثلين عن المنظمة السويدية لرعاية الطفل رادا برنر.

اللقاء شارك فيه30 مشاركا من مختلف الهيئات الحكومية و الجهات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني الناشطة بمجال حقوق الطفل ، وتم خلاله مناقشة محتويات المسودة الأولى لتقرير الانجاز السنوي في ما يتعلق بمتابعة تنفيذ اليمن للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وتوصيات اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة .

وأكد المشاركون باللقاء على أهمية تعزيز دور المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في متابعة الجهات والمؤسسات الوطنية ، ومستوى تنفيذها لمبادئ ومقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وكذا متابعة توصيات اللجنة الدولية لحقوق الطفل حول تقارير اليمن الدورية وتحويلها إلى خطط وبرامج تنفذها الجهات المعنية.

كما دعوا إلى تقديم الدعم الفني للجهات المعنية من خلال مراجعة وتقييم تقاريرها حول مستوى الانجاز السنوي والنصف سنوي ومقارنة مدى دمجها لمفاهيم ومقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

وأوصى المشاركون بمتابعة وتقييم سير البرامج الوطنية ذات العلاقة بقضايا حقوق الطفل ونشر التقارير ورفعها إلى الجهات المعنية الوطنية والدولية ذات العلاقة بهدف دعم ومناصرة قضايا حقوق الأطفال ، وأكدوا على أهمية تعزيز دورالمؤسسات والقطاعات العاملة في مجال الطفولة من اجل التنفيذ الأمثل لبنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

اجتماع اللجنة العلمية لجمع وتصنيف وطباعة مئة كتاب عن عدن

عدن / سبأ

أكد الدكتور عبد الوهاب راوح رئيس جامعة عدن لدى ترأسه أمس اجتماع اللجنة العلمية لجمع وتصنيف وطباعة مئة كتاب عن عدن على الأهمية البالغة لهذا المشروع الهام الذي يعد أنتاج علمي كبير باعتبار عدن مدينة نوعية.

وحث الدكتور راوح على البحث عن المعلومة سواء في الداخل أو الخارج وفقا للأسس والمعايير التي تسند إليها اللجنة العلمية في اختيار المواضيع لا سيما المعلومات التاريخية إلى جانب الاستعانة بالشخصيات التي لديها باع في هذا المجال ممن لديهم كتب ومعلومات ومخطوطات قديمة عن عدن للتعاون في تسليمها إلى الهيئة كإطار مرجعي في اختيار مئة كتاب وكذا إلية البحث عن هذه الكتب لإعداد الهيكل لتصميم الغلاف.

فيما نوه الدكتور أحمد على الهمداني نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحث العلمي رئيس اللجنة العلمية بأنه سيتم في بداية يناير تسليم /5/ كتب للمطبعة للطباعة على أن يتم إصدار /20/ كتاب كل عام ، مشيرا إلى أن هناك مشروع برنامج ثقافي سيبدأ في العاشر من يناير القادم0 بالإضافة إلى وضع الترتيبات لعقد مؤتمر صحفي بمشاركة كافة الأجهزة الإعلامية لتسليط الضوء على المشروعين والأهمية العلمية والتنويرية لهما.

أعداد الدراسات والتصاميم الفنية والهندسية لرصف شوارع وأحياء عواصم مديريات محافظة المحويت

المحويت/ سبأ:

استكمل المجلس المحلى بمحافظة المحويت والصندوق الاجتماعي للتنمية أعداد الدراسات والتصاميم الفنية والهندسية لرصف شوارع وأحياء عواصم مديريات محافظة المحويت بالأحجار والاسمنت وذلك ضمن مشاريع الرصف المقرر تنفيذها من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال العام 2007م.

وذكر الأخ على أحمد الزيكم أمين عام المجلس المحلى بالمحافظة لوكالة الإنباء اليمنية سبأ أن المشاريع المذكورة تصل تكلفتها الإجمالية لنحو /50/ مليون ريال بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومساهمة من المجلس المحلي والمستفيدين.

وأوضح أن أعمال الرصف، والتي ستشمل جميع عواصم مديريات المحافظة من خلال رصف جميع شوارع ومداخل هذه المدن بأحجار البلق المحلية والاسمنت، بالإضافة إلى أنشاء جداران ساندة وأرصفة جانبية وعبارات سيول وجزر صغيرة للتشجير بما يبرز المظهر الجمالي والعمراني لتلك المدن، والتحسين من واجهاتها، وأنماطها المعمارية ، مشيرا إلى أن هذا المشروع والذي ستستفيد منه جميع مديريات المحافظة يعتبر جزء من المشاريع الخدمية التي تنفذ بالمحافظة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية.

محافظة صنعاء تحتفل باليوم العالمي لمكافحة الايدز

صنعاء / سبأ

نظم مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة صنعاء أمس حفلا خطابيا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الايدز بالتنسيق مع فرع البرنامج الوطني لمكافحة الايدز وبتمويل من الحكومة الهولندية تحت شعار أوقفوا الايدز.. حافظوا على الوعد .

وفى الحفل الذي أقيم بمدرسة الحسين الأساسية الثانوية بمديريتي سنحان وبني بهلول القى الأخ عبدالغنى حفظ الله جميل أمين عام المجلس المحلى بالمحافظة كلمة أشار فيها إلى أهمية تظافر الجهود الرسمية والشعبية لتوعية المجتمع بمخاطر الايدز للوصول إلى خلق وعى ثقافي لدى المواطنين تجاه هذا المرض الخطير.. داعيا خطباء المساجد والمجالس المحلية بمديريات المحافظة إلى المشاركة الفاعلة في عملية التوعوية .

فيما تطرق الأخ محمد حمران مدير برنامج مكافحة الايدز بالمحافظة لطرق انتشار المرض وكيفية تجنب الإصابة وطرق مكافحته، مشيرا إلى دور الإعلام الايجابي في تعزيز التوعية بمخاطر هذا المرض والجهود التي بذلت وحققت نتائج ملموسة لدى أفراد المجتمع في سبيل الوقوف صفا واحدا لمكافحة هذا الفيروس في وقت مبكر قبل استفحاله.

حضر الاحتفال الأخوان الدكتور خالد المنتصر مدير مكتب الصحة والسكان وناصر الزكرى مدير التثقيف والإعلام الصحي بالمحافظة وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة .

تدشين عمل أنصار الشواطئ يبدون العمل في محافظة عدن

عدن / سبأ

دشن أنصار شواطئ التواهى بمحافظة عدن أمس فعاليات نشاطهم بهدف تنظيف شواطئ المديرية وإظهارها بالمظهر اللائق لاستقبال ضيوف المديرية خلال ايام عيد الأضحى المبارك.

ويتكون أنصار شواطئ التواهى من أربع مجموعات تضم /100/طالب وطالبة من مدارس المديرية.

ودشن نشاط هذه المجموعات بلقاء عقده معها الأخ/محمد حسن عبده الشيخ/ مدير عام المديرية الذي قدم لهم جملة من الإرشادات والنصائح حول آلية المحافظة على نظافة وجمال شواطئ المديرية .

وحضر اللقاء كل من الأخوين /عبدالرحمن سعيد حاجب/ الأمين العام للمجلس المحلى بالمديرية وعلى صالح العيسى رئيس لجنة الخدمات بالمجلس .

عقب ذلك توزع أفراد تلك المجموعات على الشواطئ المحددة حيث قاموا بمهمتهم بعد ان زودوا باكياس بلاستيكية خاصة لتوزيعها على رواد الشواطئ لاستخدامها في وضع المخلفات بداخلها .

العلاقات الاقتصادية اليمنية الخليجية.... الطريق نحو التكامل

اعتمد الاقتصاد اليمني خلال فترة ماقبل غزو العراق للكويت على عوائد المغتربين في دول الخليج كعائد رئيس وخصوصاً في المملكة العربية السعودية بنسبة عالية من تغطية ميزان المدفوعات وتمويل حاجة السوق اليمنية من العملات الصعبة ، كما شكلت المساعدات الخليجية وخصوصاً الكويتية دورا مهما في تمويل جزء مهم من متطلبات التنمية البشرية الصحية والتعليمية ، لكن تلك العلاقة تبدلت بسبب عودة اكثر من مليون مغترب الى الداخل بعد احداث احتلال العراق للكويت فقد بسببها الاقتصاد اليمني اهم مصادره وتضاعفت المشكلة الاقتصادية والاجتماعية بسبب الازمات السياسية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الاولى من الوحدة واكتملت بحرب 94 والتي ولدت اثارا اقتصادية كبيرة وكادت البلد تواجه حقيقة الانهيار الاقتصادي عندما لم يكن لديها حينها مايغطي استيراد شهر من السلع الخارجية

كانت اليمن حينها تواجه عدة تحديات ومنها موقف دول الخليج تجاه اليمن الذي اتسم بالجفوة وضعف الثقة ومحدودية العلاقات التجارية والاقتصادية حتى نهاية ١٩٩٥ عندما قام الاخ رئيس الجمهورية بزيارة للمملكة العربية السعودية وتمكن من كسر الحواجز التجارية من خلال فتح السوق اليمني امام السلع والمنتجات السعودية والغاء كل القيود والعراقيل ، وقد جاءت تلك الاجراءا تدشينا للاصلاحات الاقتصادية التي الغت كل القيود التجارية وكل ذلك الموقف الذي قام به الاخ الرئيس يتجه نحو اصلاح العلاقة مع الجيران من خلال اليات واطر المصالح المشتركة التي يمكن من خلالها تجاوز كل الاشكاليات السياسية القائمة بين اليمن ودول الجوار .

وبدات العلاقات التجارية تتجدد بعد ذلك واخذت بالنمؤ وقد عزز هذا النمؤ نجاح الحكومة اليمنية في اصلاحاتها الاقتصادية التى تمكنت من خلالها معالجة الاختلالات الاقتصادية في العجز والتضخم والتمكن من تصحيح ميزان المدفوعات تصاعدا نحو تحقيق فوائض متزايدة وارتفاع الاحتياطيات النقدية الخارجية الى معدلات امنة بعد ان طبقت اجراءات اعادة الهيكلة واتباع سياسة التثبيت لتتمكن خلال السنوات الخمس الاولى من الاصلاحات من تحقيق الاستقرار الاقتصادي واتبع ذلك نجاح القيادة السياسية اليمنية في معالجة قضايا الحدود مع دول الجوار وتشجيع العلاقات التجارية البينية مع دول المجلس الامر الذي ادى الى ارتفاع معدلات الاستيراد والتصدير مع دول المجلس حتى اصبح معدل العلاقة التجارية بين اليمن ودول الخليج تتسم بالنمؤ السريع فدول الخليج الست تستاثراليوم بما يزيد على٣٧٪ من حجم الاستيراد الخارجي لليمن .ويمثل معدل النمو في حجم التجارة البينية نموا مطردا ويصل حجم التبادل التجاري وفق الارقام الرسمية بمبلغ ٣٣١٣٠٦٢٣٩مليار ريال في عام ٢٠٠٥ بمعدل ١٠٪ من الناتج المحلي وهذه الارقام في حجم البضائع المستوردة من دول الخليج لاتمثل الحقيقة فحجم الاستيراد من دول الخليج اكثر بكثيروقد يتجاوز هذا الرقم وبزيادة تتجاوز ٤٠٪ فالارقام التي تظهر في البيانات الرسمية حسب البيانات الجمركية المقدمة من المستوردين تمثل نسبة اقل من حقيقتها بسبب عدم تقديم المستوردون للبيانات الحقيقة لما يستوردوه ويرتفع معدل النمو في العلاقات التجارية ولصالح مجلس التعاون بزيادة تتجاوز ٢٠٪ سنويا وقد تصل الارقام الرسمية لعام ٢٠٠٦ مايزيد عن ٤٠٠مليار ريال كارقام رسمية حقيقة والتي تمثل ٤٠-٦٠٪ من الارقام الحقيقية بينما الفارق يدخل في اطار التهرب الجمركي ..

كما تمثل صادرات اليمن الى دول المجلس من جملة صادراتها الخارجية بنسبة ٨,٤٢٪ والمتمثلة بالمنتجات الزراعية والسمكية والعسل وبعض المنتجات الصناعية .فقد وصلت قيمة الصادرات الخليجية للعام ٢٠٠٥ ماقيمته ٣٣١٣٠٦٢٣٩مليار ريال وتتجاوز ال٤٠٠مليار للعام ٢٠٠٦ بينما يصل حجم الصادرات اليمنية لنفس العام ٢٠٠٥ الى دول المجلس ماقيمته٩٠,٤٤٣٤٣٣مليار ريال وتمثل نسبة الصادرات اليمنية لدول المجلس الى نسبة وارداتها من دول المجلس بنسبة ٢٧,٢٩٪ وهذا يعنى ان نسبة التبادل التجاري تصب لصالح اقتصاديات دول الخليج وبمعدل ٧٢,٧٠٪. وهذا يثبت ان تحويلات اموال المغتربين اليمنيين في دول المجلس تعود الى دائرة الاقتصاد الخليجي بطريقة غير مباشرة .

هذا الاتجاه في تعاظم الواردات الخليجية لليمن جاء نتيجة لتوجهات سياسية يمنية والتى فرضت واقعا تجاوز كل العوائق والعقبات امام حركة السلع الخليجية وانسيابها لاعتبارات فرضتها الشعور بالانتماء الى المنطقة ومنظومتها واحساس باهمية تعزيز علاقة الجوار والشراكة ولذلك توفرت كل عوامل التسهيلات للسلع الخليجية للدخول الى الاسواق اليمنية لما ستمثله تلك العلاقات اساسا للتطور نحو التكامل الاقتصادي والشراكة النوعية التي توفر قاعدة لضمان الاستقرار في المنطقة بتطور المصالح وانتقال حركة الاموال والسلع والاستثمارات والايدي العاملة رغم ان تلك التسهيلات للسلع الخليجية ونموها جعلتها تمثل اكثر من ثلث واردت اليمن من الخارج وهو الامر الذي تسبب ايضاء باضرار على العديد من الانشطة الانتاجية والاستثمارية الداخلية واثرت على معدلات التشغيل وتحول الموارد المالية اليمنية نحو الاقتصاد الخليجي وتعزيز دورته الانتاجية بمعدلات الزيادة في الانتاج الموجه للسوق اليمني ، وشكل ذلك ايضاء اضعافا لنمو الاستثمارات المحلية وضغطا على قيمة الصرف واستقرار العملة اليمنية مما ضاعف ايضا في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة والزيادة في مستوى الفقر .

حاولت اليمن من خلال هذه التوجهات والانفتاح التجاري مع اقتصاديات دول المجلس للحصول على تسهيلات لحركة العمالة وتنقلها الى دول مجلس التعاون لتشكل بذلك تكاملا اقتصاديا مع دول المجلس الذي سيعود بالفائدة المشتركة للطرفين باعتبار ان عوائد العمالة اليمنية ستعود الى دائرة الاقتصاد لدول الخليج عكس العمالة الاجنبية الوافدة التي تستنزف سنويا مايزيد عن ٣٠مليار دولار كتحويلات تستقطع من الموارد الاقتصادية الخليجية رغم ان٨٠٪ من العمالة الوافدة في دول الخليج ليست موهلة ولامدربة والعمالة اليمنية على مستوى افضل واقدر فيما يخص هذه النسبة الغالبة .

كما ان اليمن وخلال المراحل السابقة لم تتمكن من الحصول على استثمارات خليجية ولم تتمكن من الحصول على دعم لتنمية قدراتها الاستثمارية لكي تتمكن من تاهيل بيئتها الاستثمارية والتمكن من استقطاب الاستثمارات الخارجية لتوفر من خلالها على فرص عمل للناس ، رغم ماقامت به اليمن من انجاز العديد من الجوانب التى تشكل مكسبا للاستقرار في دول المجلس سواء تعلق الامر بتحقيق الوحدة اليمنية ومعالجة الصراع على السلطة بانتهاج الحوار والتنافس السلمي على السلطة ، او بانهاء قضايا الحدود مع عمان والسعودية او تعلق الامر بمكافحة الارهاب والعنف الذي يشكل مكمن الخطر على استقرار المنطقة والمصالح الغربية في المنطقة ، وتحملت نتيجة ذلك الكثير من المخاطر والاضرار والتكاليف المالية الكبيرة دون دعم او تعاضد من دول الجوار كما تحملت اضرار حرب ٩٤ بمليارات الدولارات والتى تولدت كنتيجة لاثار حرب الخليج الثانية فلولا تلك المواقف التي انتجتها نتائج غزو العراق للكويت لما تطورت الازمات السياسية في اليمن وانتهت بحرب ٩٤ بين اطراف الحكم وتحملت اليمن نتيجة تلك التاثيرات السلبية على الواقع الداخلي من خلال دعم الصراع والحرب وتكبيد اليمن مايزيد عن عشرة مليار دولاروهو مايفوق حجم الناتج المحلي للبلد حينها .

بقلم / عبدالسلام الأثوري

اليوم العلاقة اليمنية الخليجية تتجه نحو طي كل عوامل الاختلاف والفرقة وتتجه نحو التكامل والشراكة مع دول المجلس وفي اطاردعم وتشجيع دولى يستهدف توفير تمويلات التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الخليجية والدولية اليها لتتجاوز كل الاختلالات والضعف المتسم به البيئة الاستثمارية اليمنية التي لم تتمكن من جذب الاستثمارات الخليجية والدولية رغم انفتاحها مع دول الخليج تجاريا ، فرغم المستوى المتدني لحجم الاموال الخليجية المستثمرة في اليمن فهي في اغلبها عائدة لمستثمرين سعوديين من اصل يمني.

يمكن القول ان اول الاستثمارات التي دخلت اليمن من دول الخليج هى الاستثمارات الكويتية وكانت استثمارات مهمة وتركزت في الجانب العقاري والفندقي وتمت في فترات معقدة وطبيعة الواقع اليمني محدود الامكانيات والادوات الاقتصادية والادارية ، وكان الاخوة الكويتيون ينظرون الى اليمن نظرة خاصة وهامة ولديهم رؤية بان اليمن تملك من الفرص الاستثمارية النوعية الكثيرة لكن ظلت هناك اشكاليات اثرت على طبيعة نمو تلك المشروعات الخاصة .

المشروعات الاستثمارية الخليجية الخاصة في اليمن مازالت محدودة وضعيفة وقد حاول القطاع الخاص لدول المجلس خلال العشر السنوات الاخيرة ان يركز على اليمن كسوق لمنتجاته اكثر من اهتمامه بجوانب اقامة المشروعات وهو ماميز القطاع الخاص في كل دولة من دول المجلس بالتسابق وتركيز الاهتمام والتسابق على تسويق المنتجات الصناعية والخدمات في السوق اليمني وهو الذي جعل معدلات الاستيراد من دول الخليج يصل الى ٣٧٪ من حجم الاستيراد الخارجي

تشكل طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول المجلس واليمن طبيعة نوعية ذات منافع عالية تشكل عوامل الجغرافيا والترابط ميزات نسبية وتنافسية لتحقيق تلك المنافع العالية سواء من حيث العوائد وارتفاع معدلات النمو وتوسع القاعدة الاستثمارية والتشغيل والاستهلاك وايضاء الكلفة سوا كلفة الايدى العاملة او كلفة الجغرافيا كعصنر من عناصر التنافسية الانتاجية والتسويقية اوكلفة النقل او كلفة توفر الموارد الاساسية للانتاج او توفر الاموال لتمويل الاستثمارات .

اشكالية الواقع اليمني وعوائق الاستثمار

مايثير الاستغراب لطبيعة العلاقة الاستثمارية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والمتمثلة بهشاشة العلاقات الاستثمارية وضعف الاستثمارات الخليجية في اليمن والتى لاتصل حجمها وقيمتها الى ٣٠٠مليون دولار طول الفترات والمراحل السابقة وان كانت الطلبات الاستثمارية الخليجية خلال السنوات الثلاثة الاخيرة قد ارتفعت الى معدلات معقولة تصل الى حدود مليار وثلاثمائة مليون دولا وفي مشروعات صناعية وانشائية لكن تظل طلبات لم تنفذ بسبب عدة اعتبارات وحتى قيمة تلك المشروعات الاستثمارية وحجم الاستثمارات المنفذة مازالت هزيلة قياسا للاستثمارات الخليجية في دول عربية وغير عربية والتي تصل الى مئاة المليارات رغم ان النخبة الاستثمارية والتجارية في دول الخليج وخصوصا السعودية يعودون الى اصول يمنية قريبة .

الاستثمارات الخليجية بدات تتجه نحو التوطين في دول المجلس وتتجه نحو الاستثمار في الدول العربية بمقاييس اعلى من فترات ماقبل ١١سبتمبرواحتلال العراق وافغانستان بعد ان واجهت مخاطر التحولات في دول الغرب تجاه العرب وماعكسته تلك التحولات من انسحاب وعودة مئاة المليارات من الاموال الخليجية المستثمرة في الغرب الى المنطقة ، وقد صاحب هذا زيادة اسعار النفط عالميا وبزيادة تتجاوز ٤٠٪ خلال الثلاث السنوات الاخيرة ولدت زيادات كبيرة في فوائض النفط في دول مجلس التعاون الى اكثر من ٥٠٠مليار دولار وقد احسنت بعض الدول العربية في تهيئة بيئتها الاستثمارية وتسويق مشروعاتها امام المستثمرين الخليجين واقامة موتمرات استثمارية ناجحة ، فقد تمكنت العديد من الدول العربية في الحصول على استثمارات جيدة ، ماعد اليمن وهي اقرب الدول الى مركز الثقل المالي والاقتصادي لدول الخليج وارتباطها جغرافيا بدول الخليج وفيها فرص استثمارية نوعية لم ينلها اي شيء من ذلك وهذا يعود بالدرجة الاولى عليها لكونها بقيت بعيدة عن ادراك طبيعة التحولات ولم تخطط بكفاءة لجذب الاستثمارات اليها وفي مقدمتها المغتربين رغم توفر فرصة اقامة موتمر للاستثمار منذ ٢٠٠٤ بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، كما ان دول المجلس لم تشعر بمسئوليتها تجاه اليمن واحتياجاته لتنمية متطلبات البنى الاستثمارية وتدعمها لتشكل بذلك استثمارا لها ولمستقبلها الاقتصادي ولما تمثله اليمن من قوة للتكامل الاقتصادي والامني والسياسي لدول المجلس .

وتتعدد الاسباب في ضعف القدرة على استقطاب الاستثمارات الخليجية والاجنبية لعدة عوامل تترابط مع بعضها وقد شكلت عائقا امام حركة نمو الاستثمارات عموما اشكاليات عديدة رغم التقدم اليمني في اصلاحاته السياسية والاقتصادية ، لكن ظلت هناك اشكاليات تتجاوز قدرة الحكومة على اصلاحها وتسببت في سلبية الواقع الاستثماري اليمني .

تشكلت صورة سلبية في اذهان القطاع الخاص الخليجي والاجنبي على ان اليمن بلد غير مستقر وتكثر فيه القلاقل والاختطافات وانتشار السلاح والحوادث الامنية والمضاربة على الاراضي وقد اصبحت اليمن وفق هذه الصورة بلدا ترتفع فيه مخاطر الاستثمار وقد ساعد على توليد هذه الصورة من خلال الاعلام والصحافة المحلية والخارجية وعبر مراسليها والتي كانت تبالغ في طبيعة الاحداث وتوصف الواقع كواقع منهارغير مستقر ، يقابله هذا ايضاء ضعف الحكومة اليمنية بالقيام بدورها اعلاميا وتنفيذ برامج علاقات عامة وبرامج تحتوي من خلالها تلك التاثيرات وتحسن صورة البلد امام الاخرين من خلال اليات وبرامج وسفاراتنا في الخارج التي يجب ان تتحول الى منظومة عمل تصصح تلك الصورة السلبية وتسوق اليمن كتطورات سياسية واصلاحات وتسويق اليمن كفرص استثمارية متنوعة والتوضيح بان الواقع ليس بتلك الصورة القاتمة ، وتعمل على اتباع منهجية معالجة تاثيرات الاحداث في وقتها وقبل ان تنتشر وتوثر على الاخرين وتضع معايير للمسئولية الاعلامية والصحفية وتناول الاحداث والقضايا بعيدا عن المبالغات التي تولد تاثيرات سلبية على سمعة البلد ومصالحها .وتستجيب للمطالبات في معالجات الاختلالات ووضع حد للفوضى والتسيب والاهمال وكل عمل مخل بالمصلحة الوطنية .

هناك اشكاليات اخرى شكلت احد جوانب التاثير السلبيى على قدوم الاستثمارات الخليجية تتمثل بطبيعة الادارة المكلفة بالشئون الاقتصادية والاستثمارية والتي لم تعمل على معالجة الاشكاليات والاختلالات والقيام بتسويق اليمن والفرص الاستثمارية وتوفير شروط الامان الاستثماري ومرونة الاجراءات وحسن المعاملة والتواصل المستمر مع المحيط الاقليمي والدولي ومن خلال الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية للترويج والتسويق عن فرص الاستثمار والمناخ الاستثماري مما اصبحت اليمن بتنوعاتها وفرص الاستثمار فيها مجهولة لدى الاخرين .

وتضاف اشكالية اخرى وهى من اهم الاشكاليات عدم حسم الحكومة اليمنية موقفها في تعزيز الاصلاحات المطلوبة للمناخ الاستثماري ومتطلباته فقد ظلت مشكلة الصراع والمنازعات والاعتداءات على الاراضي سببا في ابتعاد الناس على الاستثمار وقد ظلت مشكلة البنية التحتية وخدمات الطاقة الكهرباء من المشاكل الاساسية المنفرة للاستثمار ، كما تشكل سلوكيات بعض فئاة النخبة في القطاع سببا في هروب الاستثمار وتتبع بعض تلك الفئات الترويج السلبي عن الواقع المحلي بتفاصيل مصطنعة عن سلبيات الواقع الاستثماري في اليمن ، فالاستثمار هو مناخ يتطلب العمل بتوفير شروطه ومعاييرالتنافسية فيه قانونا وخدمات وبنى تحتية مادية وبشرية وادارة كفؤة وقضاء نزيه وقوة نفاذ القانون وتخطيط سليم وخارطة استثمارية وتسويق ووضوح في توجهات الحكومة ووضوح رؤيتها واهدافها ، كما تمثل مسئوليات القطاع الخاص اليمني ذات اهمية في تصحيح الصورة المبالغ فيها عن الواقع الداخلي وبالصورة الغير مبالغ فيها ووضع الاشكالات في مستواها وحدودها ، وهذه الجوانب هي اهم شروط البناء الموسسي للبيئة والمناخ الاستثمار وتتطلب اليوم التوجه بجدية ومصداقية من قبل الحكومة اليمنية وجميع الاطراف بتحقيق تلك الشروط ، وعلى الجانب الخليجي اليوم الوقوف مع اليمن ودعمه بجدية لتوفير ماتتطلبه عملية التاهيل للمناخ والبنية الاستثمارية التي يتمكن من خلالها تحقيق شروط الاستقرار والنمو والتكامل الاقتصادي في المنطقة لتصبح قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر المحيطة بها وبمستقبلها .

اعتقد ان اليمن وماتمتلكه من تنوع في مجالات الاستثمار والفرص الاستثمارية ستمثل ساحة واسعة للتنوع الاستثماري اليمني والخليجي والعالمي ويمكن ان تكون من اهم المناطق الاقتصادية المحورية في المنطقة العربية وهذا يتيح للاستثمارات الخليجية ان تربط قوتها الاقتصادية بعوامل توليد القوة الاقتصادية المحورية للمنطقة التى تشكل اساس التحول نحو اقتصاد انتاجي متنوع ومتطور يعتمد على عناصر التكامل المتوفرة في الجزيرة والخليج وتنمية مستدامة .

والسوال هل سننجح من خلال موتمر استكشاف الفرص الاستثمارية المزمع عقده خلال شهر فبراير القادم ٢٠٠٧ م لجذب الاستثمارات الخليجية ام سيكون المؤتمر مجرد لقاء وغير محقق للهدف ؟؟؟ مانتمناه ونامله ان يتحقق النجاح في هذا المؤتمر والله من وراء القصد.